

تأثير تسهيلات الايداع القائمة في جودة السيولة المصرفية

بحث تطبيقي في البنك المركزي العراقي للمدة (٢٠١٠ - ٢٠١٧)

Effect of existing deposit facilities on the quality of bank liquidity
Applied research in the Central Bank of Iraq for the period (2010 - 2017)

lehab.ahmed89@yahoo.com

ايهاب احمد فاضل^١

haithem@pgiafs.uobaghdad.edu.iq

م.د. هيثم عبد الخالق اسماعيل المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية

المستخلص

سعى البحث لبيان مدى فاعلية تسهيلات الايداع القائمة في سيولة الجهاز المصرفي العراقي للمدة ٢٠١٠ / ٢٠١٧، إذ تشير مشكلة البحث الى ان الجهاز المصرفي العراقي يتمتع بمناشيب سيولة عالية تفوق النسبة المعيارية المحددة من قبل البنك المركزي العراقي والبالغة (٣٠ %) إذ ان امتلاك المصرف لمستوى ملائم من السيولة يقيي التحدي كبيرا امام ادارة المصرف لأنه يكون امام مفاضلة بين الربحية والسيولة، وايضاً يشير ذلك الى وجود أموال معطلة لا تتوفر لها فرص للاستثمار وللاستثمار، و استند البحث الى فرضية رئيسية وهي: وجود تأثير معنوي لتسهيلات الايداع القائمة في سيولة الجهاز المصرفي العراقي خلال المدة (٢٠١٠/٢٠١٧) وباستخدام المنهج الكمي القياسي ثبت انه يوجد تأثير معنوي لتسهيلات الايداع القائمة في سيولة الجهاز المصرفي العراقي خلال المدة (٢٠١٠/٢٠١٧)، وقد جاءت هذه العلاقة مطابقة للمنطق الاقتصادي.

ولقد توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات اهمها هي ان البنك المركزي عمد الى إتباع التسهيلات القائمة كأداة من أدوات السيطرة على السيولة المصرفية، واوصى البحث الى الاستمرار في عمل اداة تسهيلات الايداع القائمة لسحب السيولة من المصارف لسببين اولهما هو استثمار المصارف لسيولتها الفائضة في ظل تحفظها في منح الائتمانات للجمهور والسبب الثاني هو التحكم في عرض النقد حسب الدورات الاقتصادية التي يمر بها البلد.

Abstract

The research aims at showing the effectiveness of the existing deposit facilities in the liquidity of the Iraqi banking system for the period 2010/2017. The problem of research indicates that the Iraqi banking system enjoys high liquidity levels exceeding the standard rate set by the Central Bank of Iraq amounting to 30% For an appropriate level of liquidity remains a major challenge to the management of the bank because it is a trade-off between profitability and liquidity, and also indicates the existence of funds disabled and not available for credit and investment opportunities, and based on the research hypothesis:

The existence of a significant effect of the deposit facilities existing in the liquidity of the Iraqi banking system during the period (2010/2017) and using the standard quantitative approach proved that there is a significant effect of the existing deposit facilities in the liquidity of the Iraqi banking system during the period (2010/2017), which came in accordance with economic logic. The study reached a number of conclusions, the most important of which is that the Central Bank has adopted the existing facilities as a tool to control the liquidity of banking and reduce inflation, and recommended the study to continue the work of the existing facility to withdraw the liquidity from banks for two reasons, first is the investment of banks to excess liquidity under The second reason is to control the money supply according to the economic cycles of the country.

المقدمة

ان السيولة المصرفية تعني قدرة المصرف على تلبية أو الايفاء بالتزاماته بشكل سريع ويكون ذلك من خلال تحويل اي اصل من الاصول الى نقد سائل وبأسرع وقت وبدون خسارة اذاً فالسيولة لا تعني تحويل الاصل الى نقد فقط وانما تحويله الى نقد دون ان تكون هناك اي خسارة لان السيولة ينبغي ان ترتبط بالربحية، وبما ان جميع المصارف العاملة في العراق تخضع لأشراف ورقابة البنك المركزي العراقي باعتباره هو من يضع السياسة النقدية ويشرف على تنفيذها لغرض التأكد من ضمان تنفيذ التعليمات والتوجيهات

^١ بحث مستقل من رسالة مقدمة لنيل شهادة الدبلوم العالي (المعادل للماجستير) في المصارف للباحث الأول

الصادرة منه لضمان حسن سير اعمالها ولتحقيق اهداف السياسة النقدية والتأكد من اوضاعها المالية والحفاظ على اموال المودعين لديها، وان التحكم في حجم السيولة يتم من خلال ادوات السياسة النقدية ولكنها ليست كل الادوات تكون مؤثرة بنفس القوة والاتجاه على حجم المعروض النقدي، اذ ان هناك ادوات تؤثر بشكل فعال في عرض النقد وادوات اخرى اقل تأثيراً، حيث ان استخدام تسهيلات الايداع القائمة لها دور في سحب السيولة الفائضة من القطاع المصرفي ضمن معدل معقول من سعر الفائدة معتمداً في اساسه على سعر فائدة البنك المركزي، وتعتبر هذا الاداة من الادوات المستحدثة للسياسة النقدية بعد عام ٢٠٠٣.

اولاً: منهجية البحث

١. مشكلة البحث

ان الجهاز المصرفي العراقي يتمتع بمنااسب سيولة عالية تفوق النسبة المعيارية المحددة من قبل البنك المركزي العراقي والبالغة (٣٠%)، إذ بلغت نسبة سيولة الجهاز المصرفي العراقي في عام ٢٠١٠ (١٨٣%) ولتصل في عام ٢٠١٧ (٦٣٠%)، اذ ان امتلاك المصرف لمستوى ملائم من السيولة يبقي التحدي كبيراً امام ادارة المصرف لأنه يكون امام مفاضلة بين الربحية والسيولة، وايضاً يشير ذلك الى وجود أموال معطلة لا تتوفر لها فرص الائتمان والاستثمار، لذا فأن مشكلة البحث يمكن ان تصاغ بالتساؤل الاتي:

هل استطاع البنك المركزي العراقي أن يمتص جزء من السيولة من خلال تسهيلات الايداع القائمة.

٢. اهداف البحث

أ- التعرف على تسهيلات الايداع القائمة للبنك المركزي، والوقوف على مؤشرات جودة السيولة للجهاز المصرفي العراقي.

ب- تحليل واقع سيولة الجهاز المصرفي العراقي وواقع تسهيلات الايداع القائمة في العراق للمدة (٢٠١٧/٢٠١٠).

ت- ايجاد نوع واتجاه العلاقة بين تسهيلات الايداع القائمة وجودة السيولة للجهاز المصرفي العراقي للمدة (٢٠١٧/٢٠١٠)

٣. اهمية البحث

أ- ايضاح مدى فاعلية تسهيلات الايداع القائمة للبنك المركزي للسيطرة على سيولة الجهاز المصرفي العراقي.

ب- تقدم المعلومات للمسؤولين عن رسم السياسة النقدية للبلد لتطوير الأساليب المستخدمة في السيطرة على عرض النقد واتخاذ القرارات المناسبة.

٤. فرضية البحث

" وجود تأثير معنوي لتسهيلات الايداع القائمة في جودة السيولة للجهاز المصرفي العراقي خلال المدة (٢٠١٧/٢٠١٠). "

٥. اسلوب البحث

اعتمد البحث على الاسلوب الوصفي النظري والتحليلي والاسلوب القياسي لبيان أثر تسهيلات الايداع القائمة للبنك المركزي العراقي في سيولة الجهاز المصرفي العراقي للمدة ٢٠١٠ / ٢٠١٧

٦. حدود البحث

أ- الحدود الزمانية / المدة المحصورة بين عام (٢٠١٠) حتى عام (٢٠١٧) بواقع بيانات فصلية وان اختيار هذه المدة بسبب اصدار البنك المركزي تقارير الاستقرار المالي منذ عام ٢٠١٠.

ب- الحدود المكانية / الجهاز المصرفي العراقي (بيانات كلية)، والبنك المركزي العراقي

ثانياً: الإطار النظري للسياسة النقدية وادواتها

١. مفهوم السياسة النقدية وادواتها

تعرف السياسة النقدية على انها " هي العملية التي عن طريقها تمكن للحكومة او السلطة النقدية ممثلة بالبنك المركزي في بلد ما ان تسيطر على حجم المعروض النقدي، توافر المال، وتكلفة المال او معدل الفائدة، لكي تحقق مجموعة من الاهداف الموجهة نحو النمو واستقرار الاقتصاد، والتي عادة ما تشمل الاهداف الرسمية وهي الاسعار المستقرة نسبياً، وانخفاض في البطالة ".
(Mirakhor, 2012: 8)، اما تعريف السياسة النقدية في المفهوم الاسلامي فهي " مجموعة الوسائل التي تتبعها الدولة الاسلامية

لتنظيم شؤون النقد وادارتها شرط ان تكون تلك الوسائل والتدابير تتفق مع احكام الشريعة الاسلامية " (شاويش. ٢٠١١: ١٥٨).

وتعتمد السلطة النقدية على ادوات متعددة يختلف في استعمالها حسب تطور الاقتصاد ' ولا سيما قطاعه المالي، وتصنف هذه الادوات على نطاق واسع بأنها مباشرة للإشارة الى الية الرقابة المباشرة التي تتبعها السلطات النقدية للمتغيرات النقدية، وادوات غير مباشرة التي يتم تنفيذها عبر العمليات القائمة على السوق وهي كما يأتي (الدعيمي والسعدي، ٢٠١٩: ٦٩):

أ- الادوات غير المباشرة

- عمليات السوق المفتوحة.
- سعر الخصم.
- الاحتياطي القانوني.
- التسهيلات القائمة.

ب- الادوات المباشرة

- سياسة تأطير الائتمان.
- تحديد هامش الضمان.
- الاقتناع الادبي.
- تنظيم الائتمان الممنوح لغرض البناء.
- التعليمات والتوجيهات.

٢. مفهوم التسهيلات القائمة

ان هذه الاداة تساعد بشكل كبير على توفير او سحب السيولة من السوق وتحتوي التسهيلات القائمة على نوعين من التسهيلات هما اقراض المصارف لتوفير السيولة في السوق، ونظام الايداع لسحب السيولة في السوق (الدعيمي والسعدي، ٢٠١٩: ٧٤). ويستخدم البنك المركزي هذه الاداة بهدف منح الامان للمصارف من خلال ادارة فائض السيولة لديها بكفاءة عالية ضمن معدل معتدل من اسعار الفائدة، يضاف ايضاً الى تمكن البنك المركزي بالسيطرة على السيولة (جواد، ٢٠٠٩: ١٣٩). وبموجب قانون البنك المركزي رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ تقسم التسهيلات القائمة الى نوعين: -

- أ- تسهيلات الاقراض القائمة
- ب- تسهيلات الايداع القائمة

أ- تسهيلات الاقراض القائمة

بدأ العمل بهذا النوع من التسهيلات في شهر اب ٢٠٠٤، اذ يقوم البنك المركزي بمنح تسهيلات للمصارف استناداً للأهداف الاساسية للسياسة النقدية بهدف الحفاظ على نظام مالي سليم وامن ومنظم، وهذه التسهيلات تكون من ثلاثة انواع: - (الخرجي، ٢٠١٠: ١٠)

(١) الائتمان الاولي

(٢) الائتمان الثانوي

(٣) تسهيلات الملجأ الأخير

ب- تسهيلات الايداع القائمة

ان هذا النوع من التسهيلات بدأ العمل بها في (٢٠٠٥/٣/١) وهي قائمة على اساس قبول البنك المركزي ودائع بالدينار العراقي او بالدولار الامريكي، بهدف امتصاص العرض الفائض من السيولة العامة واستثماره لديه لقاء فائدة في حال اذا رغبت المصارف التي تتمتع بأرصدة فائضة للاستثمار، ويحدد سعر الفائدة على مثل هذه الودائع بسعر اقل من سعر البنك المحدد من قبل البنك المركزي العراقي وبنسبة ٢% اقل من نسبه سعر البنك، ان هذه التسهيلات ستنشأ قاعدة صلبة لأسعار فوائد ذات اجال قصيرة جداً وستساعد المصرف على ايجاد استقرارية الى حد ما عندما يتنبأ بأسعار الفوائد المستقبلية، والى حين تطور سوق الاوراق المالية الحكومية، حيث يمكن للبنك المركزي ان يدير بكفاءة عمليات السوق المفتوحة، ان تسهيل الودائع يمكن ان يعمل على سحب السيولة الزائدة من القطاع المصرفي تلقائياً ومن ثم تقليص حجم السيولة في الاقتصاد. (ملخص عن ادوات سياسة البنك المركزي العراقي: ٩)

وتنقسم تسهيلات الايداع القائمة الى نوعين: - (البنك المركزي العراقي، ٢٠٠٥: ٤:٦)

(١) ودائع بالدينار العراقي

(أ) الاستثمار الليلي / هو عبارة عن استثمار قصير الاجل (لمدة ليلة واحدة) وبدأ العمل به في عام (٢٠٠٥)، حيث يفتح حساب لدى البنك المركزي بالدينار العراقي يودع به المبلغ المطلوب استثماره، ومن ثم يحسب البنك المركزي الفائدة في اليوم التالي ومن ثم قيد مبلغ الوديعة مع الفائدة في الحساب الجاري للمصرف المودع، وقد تم الغاء العمل بالاستثمار الليلي بالدينار العراقي اعتباراً من ٢٠٠٧/٧/١ وتم استبداله بالاستثمار مدة (٧) ايام وبنفس الفائدة البالغة ١٨ % سنوياً.

(ب) ودائع لمدة (٧) (١٤) و (٣٠) يوماً / النوع الثاني من تسهيلات الايداع القائمة بالدينار العراقي، حيث يقدم المصرف طلب فتح حساب جاري لدى البنك المركزي باسمه ويكون خاص بالوديعة وبعدها تحدد الوديعة ومدة الاستثمار سواء (٧) (١٤) او (٣٠) يوماً وتحتسب الفائدة على اساس مدة الاستثمار للوديعة.

(٢) ودائع بالدولار الامريكي

(أ) الاستثمار الليلي / بدأ تطبيق هذا النوع من التسهيلات في عام (٢٠٠٥)، اذ يقوم المصرف بتقديم طلب لفتح حساب باسمه لدى البنك المركزي ولكن يكون بالدولار الامريكي لأغراض الاستثمار الليلي (ليلة واحدة) ويحسب البنك المركزي الفائدة في اليوم التالي ويتم قيد مبلغ الوديعة مع الفائدة في حساب المصرف الجاري لدى البنك المركزي، وكذلك تم الغاء الاستثمار الليلي بالدولار الامريكي واستبداله بالاستثمار مدة ٧ ايام وبسعر فائدة بلغت ٢,٧٥ % سنوياً.

(ب) ودائع لمدة (٧) (٣٠) و (٩٠) يوماً / ان هذا النوع من التسهيلات لمدة (٣٠) و (٩٠) يوماً بدأ العمل فيه بتاريخ ٢٠٠٥/٨/١٥، اما ودائع لمدة (٧) ايام فقد بدأ العمل بها بتاريخ ٢٠٠٧/٩/٣٠، حيث يتم تقديم طلب للبنك المركزي من قبل المصرف بفتح حساب مخصص بالدولار الامريكي وبفوائد محددة. وفي بحثنا الحالي سوف نعتمد على تسهيلات الايداع القائمة لمدة ٧ ايام بالدينار العراقي وذلك بسبب استمرار البنك المركزي العراقي بالعمل بها خلال مدة البحث (٢٠١٠ / ٢٠١٧)، مما توفر استقرار في السلسلة الزمنية خلال مدة الدراسة.

٣. الاطار النظري لجودة السيولة المصرفية

تتمثل السيولة بمقدرة المصرف على تلبية او الايفاء بالتزاماته بشكل عاجل وذلك من خلال تحويل موجوداته الى نقد سائل بسرعة وبدون خسارة في قيمتها، (الشكري، ٢٠٠٩: ٣٧٠)، وتعد السيولة من اهم السمات الحيوية التي تتميز بها المصارف عن الوحدات الاقتصادية الاخرى، ففي الوقت الذي تستطيع فيه الوحدات تأجيل سداد ما عليها من مستحقات ولو لبعض الوقت، فأن مجرد اشاعة عدم توفر سيولة لدى المصرف كفيلة بان تزعزع ثقة المودعين وتدفعهم لسحب ودائعهم مما قد يعرض المصرف للإفلاس (فهد، ٢٠٠٩: ٦٢)، حيث ان للسيولة ثلاثة ابعاد يجب مراعاتها (الدعيمي والسعدي، ٢٠١٩: ٨٥) وهي: -

أ- الوقت (اي سرعة تحويل الموجود الى نقد)

ب- المخاطرة (اي احتمالية هبوط قيمة الموجود المراد تسويله)

ت- الكلفة (اي الخسارة او التضحية المالية التي قد توجد في عملية تنفيذ التحويل الاصل الى نقد)

وقد ادخلت بازل ٣ إطاراً جديداً لتنظيم السيولة اذ ركزت على رؤوس الاموال ذات الجودة العالية (الاسهم العادية)، ويتألف المعيار الجديد للسيولة من نسبة تغطية السيولة (LCR) الامر الذي يتطلب من المصارف ان تحتفظ بكمية كافية من الموجودات السائلة عالية الجودة يمكنها من مواجهة الحالات الضاغطة لمدة لا تقل عن (٣٠) يوماً، وكذلك نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) الذي يعد اداة رقابة بنوية في قياس مستوى السيولة (البنك المركزي العراقي، ٢٠١٧: ٣١)

٤. نسب السيولة حسب معياري LCR, NSFR

أ. نسبة تغطية السيولة LCR:

ان هذه النسبة تهدف الى مراقبة سيولة المصارف والتأكد من احتفاظ المصرف بمستوى كافٍ من السيولة التامة (يتم تحويلها بشكل فوري الى نقد) للوفاء بالتزاماته خلال (٣٠) يوم في ظل سيناريو خاص بالأوضاع الضاغطة، ويتم حسابها وفقاً للمعادلة الاتية:

$$\text{نسبة تغطية السيولة} = \frac{\text{قيمة الأصول السائلة عالية الجودة}}{\text{صافي التدفقات النقدية الخارجية ٣٠ يوماً}} \geq 100$$

ب. نسبة التمويل المستقر NSFR

تهدف هذه النسبة الى الرقابة على المصارف باحتفاظها بمستوى كافى من السيولة، يتضمن التمويل المستقر المتاح (الاموال المتاحة للمصرف وتكون اما ذاتية (حقوق ملكية، او خارجية (ودائع)) والتمويل المستقر المطلوب (استثمارات، تأمينات)، ويجب ان لا تقل هذه النسبة عن (١٠٠%) بصفة دائمة، ويتم حسابها وفقاً للمعادلة الاتية: -

$$\text{نسبة التمويل المستقر} = \frac{\text{اجمالي التمويل المستقر المتاح}}{\text{اجمالي التمويل المستقر المطلوب}} \leq 100$$

المصدر: البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي ٢٠١٧، ٣٢

ويتضمن مؤشر جودة السيولة متغيرين هما: -

أ- الموجودات السائلة / اجمالي الموجودات

توضح هذه النسبة مدى احتفاظ المصرف بأصول سائلة لمواجهة سحبات المودعين وقياسها الى اجمالي الموجودات لدى المصرف، وان زيادة هذه النسبة تعني توفر ارصدة نقدية من دون تشغيل لدى المصرف مما يقلل العائد النهائي المتوقع، ونقص النسبة عن معدلاتها النمطية يعني مواجهة المصرف لأخطار عدة مثل خطر السحب وخطر التمويل (فهد، ٢٠٠٩:٦٣).

ب- الموجودات السائلة / المطلوبات قصيرة الاجل

يعد ارتفاع هذه النسبة من المؤشرات الجيدة من حيث مواجهة المخاطر، كونها تعكس قدرة المصرف على مواجهة اي سحبات غير متوقعة للمطلوبات قصيرة الاجل، الا انها في نفس الوقت تكون ذات اثر سلبي على مؤشرات الربحية وذلك من خلال وجود اصول غير مستغلة في تحقيق اي عائد من قبل المصرف وتكدب المصرف تكاليف اضافية في ادارتها والمحافظة عليها (محسن، ٢٠١٦:٣٦٥)، و ان الموجودات السائلة تشمل الاوراق المالية، الارصدة لدى البنك المركزي العراقي والمصارف العاملة في العراق، حوالات خزينة الحكومة العراقية وسندات الحكومة العراقية، الارصدة المدينة خارج العراق. (التقرير السنوي للاستقرار المالي للبنك المركزي العراقي، ٢٠١٧:٥)

٥. اثر تسهيلات الايداع القائمة في جودة السيولة

ان البنك المركزي العراقي اعتمد على القيام بأجراء (تسهيلات الايداع القائمة) وذلك من اجل تسهيل احتجاز اكبر قدر ممكن من ودائع الجمهور بهدف التحكم في عرض النقود واثارها في تحجيم الكتلة النقدية للحد من الاثار التضخمية في حالة الرخاء الاقتصادي، ان هذه الاداة تمتاز بالبساطة حيث تقوم المصارف بإيداع السيولة الفائضة اي (الفائضة عن الائتمان والاحتياطي القانوني)، وانه بهذا الاجراء سوف يتم الاعتماد هنا على اداة سعر الفائدة التي تكون معلومة لدى المصارف، ان لهذه التسهيلات تنوع في المديات الزمنية مثلاً (يوم واحد وتسمى تسهيلات الايداع الليلي، اسبوع، ٤ ايام، ثلاثة شهور) وان البنك المركزي يقوم بالتغيير في اسعار الفائدة حسب الوضع الاقتصادي، ان المصارف تقوم بعمليات الايداع لدى البنك المركزي وذلك لسببين الاول هو سعر الفائدة المرتفع والاستفادة منه وتوفير السيولة في حالة الحاجة اليها، والسبب الثاني هو قلة المخاطرة لأنه يكون هناك الغياب التام للمخاطرة عندما تودع المصارف اموالها لدى البنك المركزي والتي يقابلها المخاطرة العالية في سوق الائتمان الخاص، وان هذه التسهيلات تعتبر استثمار بالنسبة للمصارف، وايضاً يقوم البنك المركزي بإصدار حوالات خزينة تكون فيها مدة زمنية وان المصارف تقوم بشرائها بسعر فائدة اعلى بقليل من سعر الفائدة المعلن لتسهيلات الايداع. (محمد، ٢٠١٧: ١١٤)

ثالثاً: الجانب العملي

١. تحليل تسهيلات الايداع القائمة لمدة سبعة ايام في العراق للمدة (٢٠١٠/٢٠١٧)

في عام ٢٠١٠ اتجه البنك المركزي العراقي نحو تخفيض سعر الفائدة من (٧%) الى (٦%) سنوياً مقابل اربعة اجراءات للتخفيض خلال عام ٢٠٠٩ من (١٥%) الى (٧%) نظراً لانخفاض معدلات التضخم السنوي للعام المذكور، اذ استمر العمل بنفاذ الاستثمار بالدينار العراقي لمدة ٧ ايام بفائدة (٤%) تنفيذاً للسياسة النقدية الهادفة الى تحفيز المصارف لتمويل المشروعات والتوجه نحو السوق لمنح الائتمان لطالبيه، اذ يبين الجدول (١) ان رصيد التسهيلات الايداعات القائمة بالدينار العراقي لمدة ٧ ايام نهاية عام ٢٠١٠ بلغ (١٠٦٦) مليار دينار مقارنة بالرصيد في نهاية عام ٢٠٠٩ والذي بلغ (٢٨٠٣) مليار دينار وبنسبة انخفاض بلغت (٦٢%).

تأثير تسهيلات الايداع القائمة في جودة السيولة المصرفية

بحث تطبيقي في البنك المركزي العراقي للمدة (٢٠١٠ - ٢٠١٧)

وفي عام ٢٠١١ و ٢٠١٢ و ٢٠١٣ استمر العمل بنافذة الاستثمار بالدينار العراقي لمدة ٧ ايام بفائدة (٤%)، حيث بلغ الرصيد القائم لتسهيلات الايداعات القائمة بالدينار العراقي (٢٤٧٠) (٣١١٥) (٣١٣٤) على التوالي وبنسب ارتفاع بلغت (١٣١,٧%) (٢٦%) (٠,٦%) على التوالي، إذ يبين هذا الارتفاع بأن استخدام هذه الاداة يؤدي دوره في سحب السيولة الفائضة.

وفي عام ٢٠١٤ تم تخفيض الفائدة من (٤%) الى (٢%)، لذلك انخفض الرصيد القائم لتسهيلات الايداعات القائمة بالدينار العراقي لمدة ٧ ايام (٣٨٣) مليار دينار نهاية عام ٢٠١٤ اي بنسبة انخفاض بلغت (-٨٧,٨%) عن عام ٢٠١٣.

اما في عام ٢٠١٥ تشير البيانات في الجدول (١) الى انخفاض ارصدة الودائع المستثمرة بالدينار العراقي لأجل ٧ ايام لدى البنك المركزي للمصارف الاهلية لتسجل (٣٣٢) مليار دينار وبنسبة انخفاض (-١٣,٣%) مقارنة بعام ٢٠١٤، وان هذا الانخفاض يعزى الى عزوف المصارف عن المشاركة بهذه النافذة بسبب انخفاض سعر الفائدة الممنوح من قبل البنك المركزي على هذه التسهيلات اذ بلغ (١%) الذي تم تعديله حسب مقتضيات السياسة النقدية ازاء الوضع الاقتصادي للبلد وحث المصارف على التوجه نحو توظيف مواردها المالية الفائضة باتجاه السوق لتعزيز السيولة.

وفي عام ٢٠١٦ تم رفع سعر الفائدة على ايداعات المصارف بالدينار العراقي لأجل ٧ ايام من (١%) الى (٣,٥%) سنوياً ابتداء من ٢٠١٦/٣/١، ثم اجري تخفيضاً لسعر الفائدة ثلاث مرات فقد خفضت لتصبح (١%) سنوياً ابتداء من ٢٠١٦/٥/٥ ومن ثم الى (٠,٧٥%) في ٢٠١٦/٨/٢٥، ثم الى (٠,٥٠%) في ٢٠١٦/١٢/٢٥، لتسجل (٣٢٧) مليار دينار نهاية عام ٢٠١٦ مقارنة بعام ٢٠١٥، والذي يعزى الى خفض سعر الفائدة على ايداعات المصارف لأجل ٧ ايام.

واخيراً في عام ٢٠١٧ انخفضت ارصدة الودائع لأجل ٧ ايام بالدينار العراقي للمصارف الاهلية والحكومية بنسبة بلغت (-٦٩,١%) لتسجل (١٠١) مليار دينار نهاية عام ٢٠١٧ مقارنة بعام ٢٠١٦، وان هذا الانخفاض يعزى الى ايقاف السماح بالاستثمار للمصارف الحكومية (الرافدين، الرشيد، المصرف العراقي للتجارة، المصرف الصناعي، الزراعي التعاوني، العقاري) بموجب قرار مجلس الادارة المرقم (١٣٩) في ٢٠١٧/١١/٧.

جدول رقم (١) الايداعات القائمة بالدينار العراقي لمدة سبعة ايام للفترة ٢٠١٠-٢٠١٧ (مليار دينار)		
الفصل	الايداعات القائمة	نسبة النمو %
٢٠١٠ ف١	2842	—
٢٠١٠ ف٢	966	-66.00
٢٠١٠ ف٣	1844	90.89
٢٠١٠ ف٤	1066	-42.19
٢٠١١ ف١	1913	79.45
٢٠١١ ف٢	948	-50.44
٢٠١١ ف٣	1301	37.23
٢٠١١ ف٤	2470	89.85
٢٠١٢ ف١	3173	28.46
٢٠١٢ ف٢	3156	-5.35
٢٠١٢ ف٣	2402	-23.89
٢٠١٢ ف٤	3115	29.68
٢٠١٣ ف١	3501	12.39
٢٠١٣ ف٢	2797	-20.10
٢٠١٣ ف٣	3896	39.29
٢٠١٣ ف٤	3134	-19.55
٢٠١٤ ف١	2380	-24.05
٢٠١٤ ف٢	3149	32.31
٢٠١٤ ف٣	353	-88.79
٢٠١٤ ف٤	383	8.49
٢٠١٥ ف١	400	4.43
٢٠١٥ ف٢	283	-29.25
٢٠١٥ ف٣	212	-25.08
٢٠١٥ ف٤	332	56.60
٢٠١٦ ف١	1372	313.25
٢٠١٦ ف٢	1062	-22.59
٢٠١٦ ف٣	416	-60.82
٢٠١٦ ف٤	327	-21.39
٢٠١٧ ف١	385	17.73
٢٠١٧ ف٢	213	-44.67
٢٠١٧ ف٣	221	3.75
٢٠١٧ ف٤	101	-54.29

تأثير تسهيلات الايداع القائمة في جودة السيولة المصرفية

بحث تطبيقي في البنك المركزي العراقي للمدة (٢٠١٠ - ٢٠١٧)

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي للسنوات ٢٠١٠-٢٠١٧.

العمود الثالث: من عمل الباحث بالاعتماد على الصيغة = $\frac{\text{القيمة الحالية - القيمة السابقة}}{\text{القيمة السابقة}} \times 100\%$

٢. تحليل مؤشرات جودة السيولة للفترة من ٢٠١٠ - ٢٠١٧

ان السيولة بشكل عام تعبر عن وجود اصول نقدية في الصندوق او موجودات قابلة للتحويل الى سيولة نقدية بسهولة وبكلف منخفضة للإيفاء بالتزامات المصرف، وتعد مؤشراً قوياً للمكانة المالية للمصارف (محسن، ٢٠١٦: ٣٧٤)، وان النسبة المعيارية المحددة من قبل البنك المركزي العراقي هي ان لا تقل عن (٣٠%) ويتضمن هذا المؤشر متغيرين (تقرير الاستقرار المالي، ٢٠١٧: ٣١) هما:

أ- الاصول السائلة الى اجمالي الاصول

ان هذه النسبة توضح مدى احتفاظ المصرف بأصول سائلة لمواجهة سحبات المودعين وقياسها نسبة الى اجمالي الاصول لدى المصرف، وقد اظهرت البيانات في الجدول رقم (٢) ان هذه النسبة بلغت في الفصل الاول من العام ٢٠١٠ (٢١،٤٩٠%) الى ان انخفضت بنسبة طفيفة في عام ٢٠١١ اذ بلغت (١٩،٣٩%) وهي تعد ادنى نسبة خلال مدة البحث (٢٠١٠-٢٠١٧) والتي انخفضت عن النسبة المحددة من قبل البنك المركزي العراقي نتيجة لانخفاض حجم الموجودات السائلة، وبعد ذلك اخذت هذه النسبة بالزيادة الى ان بلغت (٦٤،٤٦%) في الفصل الرابع لعام ٢٠١٦ وهي تعتبر نسبة مرتفعة وفقاً للعرف المصرفي وهذا يعكس الاتجاه التحويطي للجهاز المصرفي في ظل ارتفاع درجة المخاطرة في البلاد، وفي عام ٢٠١٧ وبعدما ادخلت بازل ٣ اطاراً جديداً لتنظيم السيولة اذ ركزت على رؤوس الاموال ذات الجودة العالية (الاسهم العادية)، ويتألف المعيار الجديد للسيولة من نسبة تغطية السيولة (LCR) وكذلك نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR)، بلغت نسبة الاصول السائلة الى اجمالي الاصول (٦٥،٥%) وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالنسبة المعيارية المحددة من قبل البنك المركزي العراقي.

ب- الموجودات السائلة الى المطلوبات قصيرة الاجل

ان هذه النسبة تضمن قدرة المصارف على الايفاء بالتزاماتها ولا سيما دفع قيمة الودائع عند الطلب، فضلاً عن ضمان قدرتها على تقديم القروض للأخرين، وفي الوقت نفسه تقوم بتجنبها للجوء الى البنك المركزي من اجل طلب السيولة، وبلاستناد الى الجدول رقم (٢) سجلت نسبة الموجودات السائلة الى المطلوبات قصيرة الاجل ادنى نسبة خلال مدة البحث (٢٠١٠-٢٠١٧) والتي بلغت (١٦١،٢%) في الفصل الرابع من العام ٢٠١١، ووصلت الى اعلى نسبة في الفصل الرابع لعام ٢٠١٦ اذ بلغت (٣٢٤،٦%) وهي نسبة مرتفعة جداً وتبين متانة مالية كبيرة للمصارف كافة (الحكومية والخاصة) في الاحتفاظ بسيولة عالية لمواجهة سحبات المودعين ولتقديم القروض وتتبعكس ايجابياً على الاستقرار المالي، لكن في عام ٢٠١٧ انخفضت نسبة الموجودات السائلة الى المطلوبات قصيرة الاجل اذ بلغت (٢١٤،١%) وهذا الانخفاض لا يمثل خطراً على الاستقرار المالي لأنها مرتفعة على الرغم من انخفاضها. يتبين من التحليل اعلاه ان الجهاز المصرفي يتمتع بمناسيب سيولة عالية تفوق النسبة المعيارية المحددة من قبل البنك المركزي العراقي، اذ ان امتلاك المصرف لمستوى ملائم من السيولة يبقي التحدي كبيراً امام ادارة المصرف لأنه يكون امام مفاضلة بين الربحية والسيولة، وان هذه السيولة العالية تمنحه درعاً ضد الازمات الناتجة عن السحوبات التي قد يواجهها، ومن ثم درجة المخاطرة تكون اقل ما يمكن ويستطيع ان يتجنبها عن طريق الارصدة السائلة المتوافرة لديه وان كانت تؤثر على هدف الربحية للمصارف (تقرير الاستقرار المالي، ٢٠١٧: ٣٤).

جدول رقم (٢) مؤشرات جودة السيولة للفترة من ٢٠١٠-٢٠١٧ (نسبة مئوية)									
الفصل	الاصول السائلة/اجمالي الاصول *	القيمة المعيارية **Z	W ***	Z*W	الاصول السائلة / مطلوبات قصيرة الاجل *	القيمة المعيارية **Z	W	Z*W	حصيلة المؤشرين
٢٠١٠ ف١	٢١،٤٩	0.130	0.166	0.021	٢١٦،٧١٤	0.974	0.166	0.161	0.183
٢٠١٠ ف٢	٢١،٦٣	0.139	0.166	0.023	٢٠٨،٢٧٣	0.826	0.166	0.137	0.160
٢٠١٠ ف٣	١٩،٩٩	0.037	0.166	0.006	١٧٤،٩٣١	0.240	0.166	0.039	0.046
٢٠١٠ ف٤	٢٣،٦١٤	0.262	0.166	0.043	٢٠٩،٢٦٥	0.843	0.166	0.140	0.183
٢٠١١ ف١	١٩،٣٩٤	0.000	0.166	0.000	١٧٦،٩٩١	0.276	0.166	0.045	0.045
٢٠١١ ف٢	٤٨،١٥٧	1.792	0.166	0.297	١٧٥،٥١٣	0.250	0.166	0.041	0.339

تأثير تسهيلات الايداع القائمة في جودة السيولة المصرفية

بحث تطبيقي في البنك المركزي العراقي للمدة (٢٠١٠ - ٢٠١٧)

0.317	0.022	0.166	0.136	١٦٩,٠٣٦	0.294	0.166	1.773	٤٧,٨٥٣	٣٠١١ ف
0.359	0.000	0.166	0.000	١٦١,٢٥٩	0.359	0.166	2.165	٥٤,١٤٧	٤٠١١ ف
0.389	0.027	0.166	0.164	١٧٠,٦٤٥	0.361	0.166	2.179	٥٤,٣٦٣	١٠١٢ ف
0.353	0.072	0.166	0.436	١٨٦,١١١	0.280	0.166	1.690	٤٦,٥١٧	٢٠١٢ ف
0.323	0.053	0.166	0.323	١٧٩,٦٤	0.269	0.166	1.625	٤٥,٤٨٢	٣٠١٢ ف
0.344	0.053	0.166	0.323	١٧٩,٦٩١	0.290	0.166	1.751	٤٧,٤٩٥	٤٠١٢ ف
0.381	0.082	0.166	0.497	١٨٩,٥٤٢	0.299	0.166	1.803	٤٨,٣٣٢	١٠١٣ ف
0.705	0.232	0.166	1.401	٢٤١,٠٠٧	0.473	0.166	2.849	٦٥,١٢٣	٢٠١٣ ف
0.690	0.229	0.166	1.382	٢٣٩,٩٠٧	0.460	0.166	2.775	٦٣,٩٣٢	٣٠١٣ ف
0.733	0.252	0.166	1.518	٢٤٧,٦٣٧	0.481	0.166	2.902	٦٥,٩٦٦	٤٠١٣ ف
0.768	0.284	0.166	1.716	٢٥٨,٨٨٩	0.483	0.166	2.910	٦٦,٠٩٩	١٠١٤ ف
0.816	0.324	0.166	1.956	٢٧٢,٥٥٦	0.491	0.166	2.961	٦٦,٩٢٥	٢٠١٤ ف
0.837	0.343	0.166	2.067	٢٧٨,٨٦١	0.494	0.166	2.979	٦٧,٢٠٩	٣٠١٤ ف
0.799	0.309	0.166	1.861	٢٦٧,١٨٦	0.490	0.166	2.952	٦٦,٧٦٧	٤٠١٤ ف
0.868	0.379	0.166	2.287	٢٩١,٤١١	0.488	0.166	2.942	٦٦,٦٢	١٠١٥ ف
0.862	0.391	0.166	2.360	٢٩٥,٥٧	0.470	0.166	2.832	٦٤,٨٥	٢٠١٥ ف
0.891	0.426	0.166	2.566	٣٠٧,٢٨٣	0.465	0.166	2.802	٦٤,٣٦٤	٣٠١٥ ف
0.918	0.444	0.166	2.678	٣١٣,٦٦٢	0.473	0.166	2.854	٦٥,٢٠٤	٤٠١٥ ف
0.894	0.428	0.166	2.580	٣٠٨,٠٧٨	0.466	0.166	2.809	٦٤,٤٧٤	١٠١٦ ف
0.937	0.467	0.166	2.817	٣٢١,٥٣٩	0.470	0.166	2.831	٦٤,٨٣	٢٠١٦ ف
0.904	0.433	0.166	2.614	٣٠٩,٩٩	0.470	0.166	2.831	٦٤,٨٣٩	٣٠١٦ ف
0.943	0.476	0.166	2.872	٣٢٤,٦٧٦	0.466	0.166	2.808	٦٤,٤٦٨	٤٠١٦ ف
0.937	0.469	0.166	2.826	٣٢٢,٠٥٧	0.468	0.166	2.822	٦٤,٦٨	١٠١٧ ف
0.923	0.462	0.166	2.783	٣١٩,٦٦٦	0.460	0.166	2.776	٦٣,٩٥٣	٢٠١٧ ف
0.540	0.173	0.166	1.045	٢٢٠,٧٥٣	0.366	0.166	2.210	٥٤,٨٦٢	٣٠١٧ ف
0.630	0.154	0.166	0.928	٢١٤,١	0.476	0.166	2.871	٦٥,٤٧٣	٤٠١٧ ف
				161.259				19.394	****Min
				56.894				16.047	****SD

* بالاستناد الى بيانات الملحق (١)

** القيمة المعيارية: من اعداد الباحث بالاستناد الى الصيغة $z = \frac{A - \min}{\frac{SD}{\sqrt{n}}}$ (تقرير الاستقرار المالي ٢٠١٧)
*** الوزن الترجيحي للمؤشر (ريمة، ٢٠١٣، ١٣٣)

Min: ****: ادنى قيمة، SD: الانحراف المعياري

رابعاً: الجانب التطبيقي

١. متغيرات البحث

المتغير التابع: ويمثل جودة السيولة وسيرمز له بالرمز Y.

المتغير المستقل: وهي تمثل رصيد تسهيلات الايداع القائمة لمدة سبعة ايام وسيرمز لها بالرمز X.

٢. علاقة جودة السيولة بتسهيلات الايداع القائمة

من خلال الجدول (٣) نلاحظ بان هناك علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية لكل من الايداعات القائمة مع جودة السيولة حيث بلغت القيمة قيمة t المحسوبة (٢,٥٣) وهي اكبر من القيمة الجدولية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) ودرجة حرية (٣٠) وبالبالغة (٢,٠٤)، وان العلاقة السالبة (العكسية) تشير الى ان الزيادة في المتغير المستقل وهو تسهيلات الايداع القائمة تؤدي الى نقص في المتغير التابع وهو جودة السيولة وبالعكس، وقد جاءت هذه العلاقة متفقة مع المنطق الاقتصادي

جدول (٣) نتائج معامل الارتباط ما بين تسهيلات الايداع القائمة وجودة السيولة

المتغير المستقل	قيمة معامل الارتباط	قيمة t المحسوبة	الدلالة
الايداعات القائمة	-٠,٤٢	٢,٥٣	دال

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) ودرجة حرية (٣٠,١) = ٢,٠٤

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

اما عن مدى التأثير المعنوي فقد جاء كما يأتي:

من خلال الجدول (٤) بلغت قيمة F المحسوبة (٦,٥٠) وهي اكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) ودرجة حرية (٣٠,١) والبالغة (٤,١٧) وهذا يعني هناك تأثير ذات دلالة معنوية للإيداعات القائمة على جودة السيولة، وبما ان اشارة معامل بيتا سالبة هذا يعني بان التأثير عكسي، وبلغت قيمة معامل التحديد (٠,١٨) وهذا يعني بان (١٨%) من التغيرات الحاصلة في جودة السيولة يمكن تفسيره من خلال الايداعات القائمة، وقد بلغت قيمة معامل بيتا (-٠,٤٢) وهي قيمة سالبة وهذا يعني عند تغيير وحدة واحدة في الايداعات القائمة سوف يكون هناك نقصان بمقدار (٤٢%) في جودة السيولة، اما معادلة الانحدار فكانت بالشكل التالي:

$$Y4 = 0.76 - 0.42 X1$$

جدول (٤) يبين نتائج الانحدار الخطي البسيط في لتأثير الايداعات القائمة في جودة السيولة

قيمة الثابت	قيمة معامل بيتا	قيمة معامل التحديد %	قيمة F المحسوبة	درجة الحرية	قيمة F الجدولية	الدلالة
٠,٧٦	-٠,٤٢	٠,١٨	٦,٥٠	٣٠,١	٤,١٧	وجود تأثير

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

اما معادلة الانحدار فكانت بالشكل الاتي:

$$Y = 0.76 - 0.42 X$$

حيث ان:

Y: تمثل جودة السيولة

X: تمثل الايداعات القائمة

خامساً: نتائج البحث

١. الاستنتاجات

- أ- ان الجهاز المصرفي العراقي يتمتع بمناسيب سيولة عالية إذا ما قورنت بمستوى توظيف هذه السيولة العالية في مختلف مجالات التوظيف، مما تؤدي هذه السيولة الفائضة الى حرمان الاقتصاد العراقي من رؤوس اموال التي في حال تم استثمارها يمكن ان تساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي.
- ب- ان البنك المركزي العراقي اعتمد على القيام بأجراء (تسهيلات الايداع القائمة) وذلك من اجل تسهيل احتجاز أكبر قدر ممكن من ودائع الجمهور بهدف التحكم في عرض النقود واثارها في تحجيم الكتلة النقدية للحد من الاثار التضخمية في حالة الرخاء الاقتصادي.
- ت- ان تسهيلات الايداع القائمة تمكنت من امتصاص جزء من السيولة الفائضة لدى المصارف والمحجوبة عن الاقراض للجمهور وايضاً سعت الى توفير فرص استثمار جديدة قصيرة الاجل للجهاز المصرفي وقد لوحظ ان المصارف اتجهت نحو الاستثمار بتسهيلات الايداع القائمة أكثر من شرائها الحوالات بسبب زيادة اسعار الفوائد على تسهيلات الايداع.

٢. التوصيات

- أ- ضرورة تفعيل الأدوات الكمية (غير المباشرة) المعطلة عن الاستخدام بسبب ارتفاع السيولة الموجودة في المصارف وتحفظها في منح الائتمان مما يجعلها غير متاحة للاقتراض من البنك المركزي، ومن هذه الأدوات (تسهيلات الإقراض القائمة وسعر إعادة الخصم) (اذ لا بد من دفع هذه المصارف لتوظيف سيولتها الفائضة وتحفيزها لمنح الائتمان والتوجه نحو السوق وجعل هذه المصارف بحاجة لهذه الأدوات).
- ب- ضرورة التزام الجهاز المصرفي العراقي بالقوانين المحددة من قبل البنك المركزي العراقي والمتمثلة بالنسب المحددة للمؤشرات المصرفية وحسب مقررات لجنة بازل ٣ لغرض تجنب المخاطر والازمات المصرفية.

ت- الاستمرار في عمل اداة تسهيلات الايداع القائمة لسحب السيولة من المصارف لسببين اولهما هو استثمار المصارف لسيولتها الفائضة في ظل تحفظها في منح الائتمانات للجمهور والسبب الثاني هو التحكم في عرض النقد حسب الدورات الاقتصادية التي يمر بها البلد.

المصادر

١. الدعيمي، عباس كاظم جاسم والسعدي، زهراء يوسف عباس، مسارات السياسة النقدية والمالية (بين النظرية والتطبيق)، مؤسسة دار الكتب، كربلاء، العراق، ط ١، ٢٠١٩.
٢. شاوليش، وليد مصطفى، السياسة النقدية بين الفقه الاسلامي والاقتصاد الوضعي، المعهد العالي للفكر الاسلامي، بيروت، لبنان، ط ١، ٢٠١١.
٣. فهد، نصر حمود مزنان، أثر السياسات الاقتصادية في اداء المصارف التجارية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط ١، ٢٠٠٩.
٤. الخزرجي، ثريا، السياسة النقدية بين تراكمات الماضي وتحديات الحاضر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد ٢٣، ٢٠١٠.
٥. جواد، سجي فاضل، معوقات السياسة النقدية وبرنامج الاصلاح الاقتصادي لواقع الاقتصاد العراقي، مجلة العلوم الادارية والاقتصادية المجلد ١٥، العدد ٥٥، ٢٠٠٩.
٦. محسن، مها مزهر، اختبار الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في العراق على وفق النسب المعيارية خلال المدة (٢٠٠٩-٢٠١٣)، مجلة العلوم الادارية والاقتصادية، المجلد ٢٢، العدد ٩٢، ٢٠١٦.
٧. محمد، نزار رافع، اثر اسعار الفائدة على حجم الائتمان المصرفي في العراق للمدة (٢٠٠٦-٢٠١٤)، مجلة الدراسات النقدية والمالية، البنك المركزي العراقي، بغداد، المجلد ١، ٢٠١٧.
٨. الشمري، باسم خميس عبيد، فاعلية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٥)، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، ٢٠٠٨.
٩. ريمة، ذهبي، الاستقرار المالي النظامي: بناء مؤشر تجميعي للنظام المالي الجزائري للفترة ٢٠٠٣-٢٠١١، اطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة قسنطينة ٢، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ٢٠١٣.
١٠. البنك المركزي العراقي، ملخص عن ادوات سياسة البنك المركزي، www.cbi.iq.
١١. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، تقرير السياسة النقدية السنوي ٢٠٠٥.
١٢. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، تقارير السياسة النقدية السنوية للسنوات من (٢٠١٠) الى (٢٠١٧).
١٣. البنك المركزي العراقي، تقارير الاستقرار المالي السنوي للسنوات من (٢٠١٠) الى (٢٠١٧).
١٤. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، مؤشرات الانذار المبكر للسنوات من (٢٠١٠) الى (٢٠١٧).
١٥. البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي للبيانات الاقتصادية والاحصائية، www.cbi.iq.

16. Mirakhor, Prof. Dr. Abbas , **Islamic Monetary Policy in Malaysia: A Conceptual Framework**, Sasana .Kijang , Bank Negara Malaysia ,2012

تأثير تسهيلات الائحة القائمة في جودة السيولة المصرفية
بحث تطبيقي في البنك المركزي العراقي للمدة (٢٠١٠ - ٢٠١٧)

ملحق رقم (١)
(مليون دينار)

الفصل	الاصول السائلة	اجمالي الاصول	مطلوبات قصيرة الاجل (ودائع جارية وذات طبيعة جارية)
ف١ (٢٠١٠)	٧٣,٥٢٦,٤٩٨	٣٤٢,١٤٠,٥٨٣	33,927,842
ف٢	٧٥,٠٦٢,٥٦٦	٣٤٧,٠٢١,١١٩	36,040,309
ف٣	٦٧,٧٧٦,٨٨٧	٣٣٩,٠٣٩,٩٢٥	38,744,823
ف٤	٨٥,٨٠٧,٢٨٤	٣٦٣,٣٦٠,١٩٩	41,004,028
ف١ (٢٠١١)	٦٨,٩٠٢,٠٩١	٣٥٥,٢٦٤,٢٧٩	38,947,685
ف٢	٧٣,٠٣١,٣٠٠	١٥١,٦٤٩,٥٩١	41,610,094
ف٣	٧٥,٨٣٧,٦٣٢	١٥٨,٤٧٩,٥٢٣	44,864,741
ف٤	٧٧,٩٠٦,٤٦٧	١٤٣,٨٧٧,٨٩٦	48,311,267
ف١ (٢٠١٢)	٧٨,٣٦٤,٧٩٢	١٤٤,١٥٠,٣٢٩	45,922,540
ف٢	٨٢,٨٣٦,٣٧٢	١٧٨,٠٧٦,١٠٨	44,509,029
ف٣	٨٥,٨١١,١٧٥	١٨٨,٦٦٧,٤٥٢	47,768,195
ف٤	٩٠,٧٠٦,٤٨٨	١٩٠,٩٨٠,٩٧٥	50,478,943
ف١ (٢٠١٣)	٩٤,٨٢٧,٠٧٧	١٩٦,٢٠٠,٧٤٧	٥٠,٠٢٩,٥٦٢
ف٢	١٢٧,٣٦١,٨٩٨	١٩٥,٥٧٠,٩٤١	٥٢,٨٤٥,٨١٦
ف٣	١٣٠,٢١٦,٩٩٠	٢٠٣,٦٨٠,٣٤٩	٥٤,٢٧٨,٠٠٨
ف٤	١٣٧,٧٦٦,١٨٤	٢٠٨,٨٤٤,١٤٤	٥٥,٦٣٢,٣٤٨
ف١ (٢٠١٤)	١٤١,٩٣٣,٦٧٦	٢١٣,٦٠٩,٢٧٠	٥٤,٥٣٨,٣٦٧
ف٢	١٤٢,٠٣٨,١٨١	٢١٢,٢٣٥,٣٢٠	٥٢,١٣٣,٤٤٦
ف٣	١٤٧,١٤١,٥٢٢	٢١٨,٩٣١,٤٠٢	٥٢,٧٦٥,٢٢٤
ف٤	١٥١,٢٨٥,٥٦٣	٢٢٦,٥٨٨,٨٩٣	٥٦,٦٢١,٩١٦
ف١ (٢٠١٥)	١٤٧,٤٣٥,١٦٦	٢٢١,٣٠٧,١٦٧	٥٠,٥٩٣,٥١٦
ف٢	١٤٥,٠٣٠,١٨٧	٢٢٣,٦٢٣,٦٦٣	٤٩,٠٦٧,٨٩٤
ف٣	١٤٣,٧٨١,٢٢٥	٢٢٣,٣٨٦,٨١٣	٤٦,٧٩١,١٥٤
ف٤	١٤٥,٢٥٥,٢٠٠	٢٢٢,٧٧٠,٨٣١	٤٦,٣٠٩,٤٨٠
ف١ (٢٠١٦)	١٤١,٣٦٧,٦٧٢	٢١٩,٢٦٢,٤٨٢	٤٥,٨٨٦,٩٠٤
ف٢	١٤١,٢٤٩,٧٣٨	٢١٧,٨٧٧,٨٦١	٤٣,٩٢٨,٩٠٠
ف٣	١٤٣,٠٠٣,٠٩٢	٢٢٠,٥٥٢,٠٤٨	٤٦,١٣١,٥٢٣
ف٤	١٤٢,٥٧٧,٨٧٣	٢٢١,١٥٩,٧٠١	٤٣,٩١٣,٩٥١
ف١ (٢٠١٧)	142,462,204	٢٢٠,٢٥٤,٠٣٣	44,235,005
ف٢	141,032,848	٢٢٠,٥٢٥,٥٦٩	44,124,201
ف٣	97,288,444	١٧٧,٣٣١,٤٧١	44,071,038
ف٤	102,423,361	156,435,195	47,839,010

المصدر: تم اعداد الجدول بالاعتماد على :-

- المركزي العراقي، تقارير الاستقرار المالي للسنوات من (٢٠١٠) الى (٢٠١٧)
- البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية للسنوات من (٢٠١٠) الى (٢٠١٧)
- الموقع الاحصائي للبنك المركزي العراقي للبيانات الاقتصادية والاحصائية www.cbi.iq
- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، مؤشرات الانذار المبكر للسنوات من (٢٠١٠) الى (٢٠١٧)